

Distr.: General
17 September 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 17 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السفير سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 15 أيلول/سبتمبر 2020، بشأن تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان. وأدلى ممثل السودان أيضاً ببيان.

ووفقاً للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطة والبيان بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الممثل الدائم لإستونيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، سفين يورغنسون

أود في البداية أن أهنئ السودان، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، على التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي. ونشيد بالتزام السلطات الانتقالية بإعطاء الأولوية للسلام، ونحث الأطراف التي لم تتضمن بعد إلى اتفاق السلام على أن تفعل ذلك على وجه السرعة. ونأمل أن يمهّد اتفاق السلام هذا الطريق لسلام مستدام للجميع في السودان.

وفقاً للفقرة 3 (أ) '4' من القرار 1591 (2005)، أشرف بأن أطلع مجلس الأمن على أعمال لجنة الجزاءات المفروضة على السودان، التي تغطي الفترة من 9 حزيران/يونيه إلى 14 أيلول/سبتمبر 2020.

في 13 تموز/يوليه 2020، عقدت اللجنة مشاوراتها غير الرسمية الأولى عن بعد. وكان الغرض من هذا الاجتماع غير الرسمي مناقشة التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2020/36) مع الدول الأعضاء في المنطقة ومواصلة تعزيز الحوار بين اللجنة وتلك الدول، وفقاً لولاية اللجنة. وعقدت اجتماعاً وفقاً للفقرة 28 من القرار 2340 (2017)، التي قال مجلس الأمن فيها إنه؛

”يشدد على أهمية إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية، حسب الاقتضاء، لضمان التنفيذ التام للتدابير المنصوص عليها في هذا القرار“.

وبعد عرض موجز قدمه منسق الفريق، أدلى ببيانات ممثلو كل من السودان وتشاد ومصر وإثيوبيا وإريتريا وأوغندا. وأعرب جميع الممثلين عن تقديرهم للفرصة التي أتاحت لهم لكي يتشاوروا مع اللجنة والفريق وجهات نظرهم بشأن التقرير النهائي. وقد ناقشنا مع محاورينا مسألة السلام في السودان، والحدود، والأمن، والجماعات المسلحة في المنطقة.

وعملًا بالفقرة 2 من القرار 2508 (2020)، قدّم الفريق إلى اللجنة تقريره المرحلي الذي ناقشته اللجنة خلال المشاورات غير الرسمية التي أجرتها في 18 آب/أغسطس. وواصل الفريق جمع المعلومات والتحقق منها عن بُعد بسبب القيود المفروضة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولعلم المجلس، وحتى يتمكن من تقديم أفضل دعم للسودان فيما يتعلق بآخر التطورات على أرض الواقع، أود أن أبرز العناصر التالية التي وردت في تقرير الفريق.

ذكر الفريق في تقريره أن البيئة الأمنية في دارفور كانت متقلبة وأنها تدهورت في عدة مناطق. وبفضل الإيرادات الجديدة المتأتية من تعدين الذهب، تمكنت حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد من تعزيز قدراتها في جبل مرة بتجنيد مقاتلين جدد وشراء الأسلحة، رغم الانقسامات التي تشهدها الحركة نتيجة للاقتتال الداخلي. ومنذ شهر أيار/مايو، ازدادت الاشتباكات القبلية والهجمات المتصلة بها على المدنيين، ولا سيما في غرب وجنوب دارفور. كما ازدادت وتيرة الهجمات التي تستهدف المدنيين، ولا سيما التي تستهدف المشردين داخليا والمزارعين الذين يحاولون العودة إلى أراضيهم.

وتقر لجنة الجزاءات باستعداد حكومة السودان للتصدي للحوادث الأمنية، وبالحاجة إلى توفير بناء القدرات اللازمة من أجل معالجة هذه المشكلة. وذكر الفريق أيضاً أن معظم الجماعات المتمردة الدارفورية

لا تزال موجودة في ليبيا، حيث شاركت بأعداد كبيرة في اشتباكات عسكرية دارت في عام 2020، بما في ذلك في طرابلس وسرت. وقد زاد عدد أفراد هذه الجماعات المتمردة زيادة كبيرة خلال الأشهر الستة الماضية، حيث قامت بعمليات تجنيد واسعة النطاق وحصلت على عتاد جديد.

ونود أن ننوه باعتراف حكومة السودان بشكل متزايد بمشكلة العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع في دارفور، ونشجعها على معالجة تلك المشكلة.

أما فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، فقد ذكر الفريق في تقريره أن الأطراف في السودان واصلت نقل الأسلحة وغيرها من صنوف العتاد العسكري إلى دارفور في انتهاك لحظر الأسلحة. وبسبب سهولة اختراق الحدود ويُسر توافر الأسلحة الصغيرة في دارفور وفي المنطقة، تستمر التدفقات غير المشروعة للأسلحة من دارفور إليها، وتشكل تهديدا للأمن والاستقرار في دارفور وفي البلدان المجاورة على حد سواء. وذكر الفريق أنه لا يزال من الصعب أيضا تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، أود أن أشير إلى أن اللجنة، اعتبارا من 31 آب/أغسطس 2020، تنتظر في مقترح قدمته إحدى الدول الأعضاء يدعو إلى رفع أسماء أربعة أفراد من القائمة.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر أن نظام الجزاءات قد أنشئ لغرض وحيد هو المساعدة على إحلال السلام في دارفور. وهو لم يوضع لمعاقبة السودان، بل لتقديم الدعم له في مساعيه الرامية لتحقيق السلام المستدام. إن لجنة القرار 1591 ملتزمة بالعمل مع السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لجعل ذلك حقيقة واقعة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، عمر محمد أحمد صديق

أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليك رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن ثقتنا في قيادتك القديرة في توجيه جدول أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. كما أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، السفير سفين يورغنسن، على إحاطته الفصالية عن عمل اللجنة.

لقد حدثت تطورات إيجابية كبيرة في دارفور منذ أدليت ببياني الأخير أمام اللجنة في حزيران/يونيه (انظر S/2020/528). ففي يوم الاثنين، 31 آب/أغسطس، اتفقت حكومة السودان والجماعات المسلحة في دارفور والنيل الأزرق وشرق السودان على اتفاق سلام لإنهاء 17 عاماً من النزاع. يغطي الاتفاق مسائل رئيسية تتعلق بالترتيبات الأمنية، وملكية الأراضي، والعدالة الانتقالية، وتقاسم السلطة، وحماية المدنيين، والعودة الطوعية للنازحين داخلياً. وينص أيضاً على نزع سلاح المقاتلين المسلحين وإدماج مقاتليهم في الجيش الوطني أو الحياة المدنية.

والتقى رئيس وزراء السودان، السيد عبد الله حمدوك، في 3 و 5 أيلول/سبتمبر في أديس أبابا بعبد العزيز الحلو، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في جنوب كردفان. وقد وقعا معاً على إعلان مبادئ تم التوصل فيه إلى اتفاق على إقامة حلقات عمل تفاوضية لحل المسائل العالقة.

يعتبر هذان الاتفاقان خطوة هامة نحو غاية الحكومة الانتقالية المتمثلة في حل الأسباب الجذرية للنزاعات الأهلية في السودان. وتلتزم حكومة بلدي بسلام مستدام وشامل ودائم في البلد وستواصل سعيها لتحقيق ذلك. ومن الجدير بالذكر أن الأمين العام "هناً شعب السودان على هذا الإنجاز التاريخي" وأثنى على أطراف المفاوضات على "إرادتهم السياسية وتصميمهم على العمل من أجل تحقيق الهدف المشترك للسلام". وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن مدعو إلى أن يتفاعل بشكل إيجابي مع هذه التطورات برفع التدابير التي فرضها عملاً بالقرار 1591 (2005) في عام 2005، لأن هذه التدابير أصبحت غير ذات صلة على الإطلاق وسلبية النتائج وقد عفا عليها الزمن وتجاوزتها التطورات.

ومن الإيماءات الإيجابية في هذا الاتجاه رفع الأفراد الأربعة الذين تفرض اللجنة جزاءات بحقهم من القائمة في الوقت الراهن. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قدمنا طلباً للرفع من القائمة، مدعوماً بالمعلومات ذات الصلة من تحقيقاتنا وتقارير فريق الخبراء التابع للجنة؛ غير أن الطلب وضع قيد الانتظار. وندعو البلدان التي طلبت وضع الانتظار التقني إلى التوصل بسرعة إلى نفس النتيجة التي دفعنا إلى تقديم الطلب في المقام الأول. وبما أن الظروف قد تغيرت تغيراً جذرياً، لا في دارفور فحسب بل في البلد بأسره، فإن السودان لا يتوقع إلا أن يعامله مجلس الأمن بإنصاف.

وتؤكد حكومتي من جديد التزامها الكامل بتحسين الحماية الشاملة لمواطنيها في دارفور، بوجه خاص، وفي أنحاء أخرى من البلد بصفة عامة. وعندما وقعت بعض الحوادث المؤسفة بين القبائل في دارفور قبل شهرين، اتخذت الحكومة تدابير قوية لمنع تكرارها. شملت هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، نشر 15 000 من أفراد إنفاذ القانون، وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير النظامية، وتشجيع الآليات التقليدية لمنع نشوب النزاعات من أجل حل الاشتباكات بين القبائل. ورغم أن هذه التدابير قد أثبتت نجاحها، فإن السلام الشامل سيكون الحل الوحيد لمواجهة أي تحديات لا تزال قائمة في دارفور.

قدمت حكومة بلدي إلى مجلس الأمن أمس تقريرها الفصلي الأول عن تنفيذ الخطة الوطنية للسودان لحماية المدنيين وطلبت تعميم التقرير الفصلي بوصفه وثيقة رسمية لمجلس الأمن.

وبما أن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد لا يزال الجماعة المسلحة الوحيدة التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقات التي ذكرتها سابقاً، فإننا نكرر نداءنا إلى عضو المجلس الذي يضع ثقته فيه لتشجيعه على الانضمام إلى السلام وتخفيف معاناة السكان حول منطقة جبل مرة.

ويتطلع السودان إلى المشاركة البناءة مع اللجنة بروح الشراكة التي لا غنى عنها لتحقيق هدف الحفاظ على السلام في دارفور، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع تدابير الجزاءات. وأثني على رئيس اللجنة لتكراره التأكيد على أن الجزاءات لا يقصد بها معاقبة السودان.
